

إعادة تحقيق الوحدة .. انتهت دورات الصراعات الدموية والتصفيات الجسدية

الاستثمار في عدن .. ماله وما عليه



المنطقة الحرة بين إمكانات النهوض وأسباب التعثر

وقامت ادارة المنطقة الحرة عدن خلال السنوات الاربع الاخيرة باعداد الدراسات الاولية (انجاز المخططات التفصيلية لتطوير عدد من المناطق الاستثمارية الجديدة وتلى ذلك التوقيع على مذكرة تفاهم مع عدد من الشركات الوطنية والعربية والدولية لتنفيذ مشاريع التطوير والبنى الاساسية ضمن القطاعات (C.F.G.L.M) ومن أبرزها مذكرة التفاهم مع مجموعة هائل سعيد لتطوير المنطقة الصناعية والتجزئة بمساحة ٦٧٨ هكتارا تقريبا للقطاع G ومذكرة التفاهم مع الشركة العربية لتطوير منطقة صناعية متكاملة الخدمات بمساحة ٥٥ هكتارا تقريبا للقطاع C وبلغ اجمالي قيمة الاستثمارات المنقذة على مستوى مشاريع التطوير والبنى الاساسية خلال الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٩ حوالي ٢٧٠ مليون دولار منها ٢٥٥ مليون دولار استثمارات اجنبية استثمرت في انشاء ميناء الحاويات + محطة الكهرباء + محطة معالجة والمنطقة الصناعية والتجزئة المنقذة في القطاع C ونحو ١٥ مليون دولار استثمارات محلية تكاليف مشاريع التطوير الممولة عبر الحكومة في باقي القطاعات ومن ضمنها مشروع مسح ودراسة وتطوير الاراضي واقامة البنى التحتية ومشروع شق الطرق والانارة وموقف الشاحنات والمبنى الاداري واعداد الدراسات والمخططات العامة والتفصيلية للمناطق الاستثمارية.

اما على مستوى المشروعات الاستثمارية الخاصة والمنقذة في إطار المنطقة الحرة عدن منذ العام ٢٠٠٠م فقد تم منح التراخيص الاستثمارية لعدد ١٩٨ مشروعا وبكلفة استثمارية بلغت أكثر من ١٣٦٤ مليون دولار حتى مايو ٢٠١٠م وقد توزعت هذه المشروعات على قطاعات الصناعة ٦٣ مشروعا - التخزين ٢٠ مشروعا - التجارة ٣١ مشروعا - السياحة ٨ مشاريح - الخدمات ٥١ مشروعا - الاسكان ٢٤ مشروعا متعدد الانشطة. وخلصت تلك المشروعات نحو ٩٠٠٠ فرصة عمل محلية. من المهم هنا ان نشير الى عناصر القوة في البنية الاستثمارية للمنطقة الحرة عدن قبل ان نشير الى التحديات الماثلة امامها.

ومن نقاط القوة تلك اضافة الى ما ذكرناه سابقا تطوير وتشغيل ميناء عدن الدولي للحاويات والمنطقة الصناعية التخزينية من قبل شركات عالمية خاصة، الوصول المباشر للسوق المستهدفة لدول الخليج واسواق شرق افريقيا واوروپا وشبه القارة الهندية والسوق الدولية عبر خدمات ميناء عدن للحاويات ملكية اجنبية ١٠٠٪ لمشروع، اعفاء من ضرائب الارباح والدخل لمدة ١٥ - ٢٥ سنة مع حرية تحويل رؤوس الأموال والارباح الى الخارج مع حرية اختيار مجال الاستثمار والشكل القانوني للمشروع.

اما الحديث عن عناصر الضعف في اطار تشغيل المنطقة الحرة عدن يأتي في مقدمتها:

- ١) سعة الموارد المالية المتاحة الامر الذي أدى الى تأخير تطوير المناطق الاستثمارية وتنفيذ مشاريع البنى الاساسية.
 - ٢) البسط العشوائي على الاراضي وادعاءات الملكية الخاصة.
 - ٣) تضارب بعض القوانين وتداخل الصلاحيات بين عدد من الجهات.
 - ٤) عدم تطبيق نظام المناطق الحرة الخاصة كما هو معمول بها في الكثير من الدول العربية والاجنبية.
 - ٥) ضعف القدرات الفنية والادارية للجهات الحكومية ذات العلاقة وعدم التنسيق الكافي فيما بينها.
 - ٦) شحة في بعض التخصصات الفنية ومحدودية نشاط القرويج الخارجي.
 - ٧) ضعف القاعدة الصناعية وعدم تكامل القطاعات والفروع الصناعية ومحدودية امكانيات القطاع الخاص من ضعف القدرات الادارية والفنية.
 - ٨) ضعف تواجد خطوط الطيران الدولية وقلة عدد الرحلات العالمية عبر مطار عدن الدولي.
 - ٩) فرص الحصول على مزايا المعاملة الخاصة لمنتجات المنطقة الحرة في اسواق الدول الصناعية المتقدمة.
- كل ذلك يؤثر في عناصر التحديات المكتمة ويترك الانثار السلبية على صورة وسعة اليمن كموقع استثماري اقليميا ودوليا الى جانب ذلك تأتي الحوادث الأمنية التي تطل هنا وهناك بين الفينة والاخرى. كما كان لازمة العالمية المالية واثر الركود الاقتصادي سببها.
- ولا نستطيع بالتاكيد تجاوز حقيقة عدم استقرار الاوضاع السياسية بمنطقة الشرق الاوسط وانرها على النحو الاقتصادي وحركة التجارة وعلى المناخ الاستثماري بشكل عام في دول المنطقة بما في ذلك اليمن وآياتي في هذا الاطار سلامة المياه الاقليمية وانرها على تكاليف التأمين على النقل البحري.
- ونرى أهمية العمل على تنظيم الاستفادة من نقاط القوة والفرص المتاحة امام المنطقة الحرة عدن وتقوية نقاط الضعف والسعي لتحويل التحديات الى فرص المشاركة مع القطاع الخاص المحلي والاجنبي في تنفيذ عدد من مشاريع التطوير ويشكل ايجابي حتى يكون لهذا القطاع دوره الايجابي في الاسراع بانجاز اعمال المنطقة الحرة عدن في كون احد اهم روافد الاقتصاد الوطني اليمني.

الاستثمارية في المناطق الحرة تكتسب عددا من الخصائص التي تميزها وتجعلها اكثر جاذبية مقارنة مع المناخ الاستثماري العام.

واضافة الى الاعتبارات المذكورة اعلاه فان خصائص البيئة الاستثمارية في المناطق الحرة تختلف من منطقة حرة الى اخرى تبعا لفسلفة انشائها ونظام الاستثمار فيها ومزاياها النسبية ومستوى تطورها الراهن والسياسات العامة لتطورها اللاحق.

وبهذا الفهم للامور ومن خلال تقييمنا لواقع تجربة اول منطقة حرة تقام في عهد دولة الوحدة المباركة نجد ان البيئة الاستثمارية في المنطقة الحرة عدن تمتاز بعدد من الخصائص الهامة والتي من أبرزها:

- ١) الموقع الاستراتيجي: تقع عدن في موقع وسط بين الشرق والغرب حيث تبلغ المسافة بين عدن وسنغافورة (٣٦٤٠) ميلا بحريا سبعة ايام وبين شمال شرق اوروبا (٤٥٧٠) ميلا بحريا تسعة ايام ويقترّب الميناء من خط الملاحه الدولي بمسافة اربعة اميال بحرية الى مركز ارشاد السفن. ونجد ان الموقع لمطار عدن يقترّب من الميناء وهذا يجعل مدينة عدن تمتاز بموقع مثالي لنقل البضائع بحرا وجوا. كما ان موقعي المطار والميناء قريبان من مصادر الطاقة والخدمات ومن الاسواق الاستهلاكية



وبذلك تكون المدينة او المنطقة موقعا مناسباً للتخزين والتوزيع الى افريقيا والبحر الاحمر والخليج العربي.

٢) المرونة الكبيرة في توفر الاراضي المخدمة وشبه المخدمة والمستودعات والمكاتب الجاهزة باسعار مناسبة الى جانب رخص الطاقة والموارد والعمالة المحلية من الجنسين.

٣) الانشطة المحظورة والفرص الاستثمارية المتاحة باستثناء الانشطة الاستثمارية ذات العلاقة بانتاج او تسويق البضائع المحظور ادخالها وتداولها في المنطقة الحرة عدن وفقا للقانون والتي تشمل البضاعة الفاسدة والتنتنة والنفايات

المضرة بالبيئة وغير القابلة للاستهلاك البشري والحيواني والمواد المشعة ما عدا التي يسمح بادخالها للاغراض الصناعية والطبية والبحوث العلمية بترخيص من الجهات المختصة وكذا المخدرات بجميع انواعها ومشقاتها باستثناء ما يدخل في صناعة الادوية والمستحضرات الصيدلانية المصرح بها بموجب شهادات تصدرها وزارة الصحة العامة وفقا للقوانين السارية والاسلحة والنخائر الحربية من اي نوع والبضاعة التي يكون منشأها او مصدرها دول خاضعة لقرارات المقاطعة التي يصدرها مجلس الوزراء وكذا البضائع المخالفة لتعاليم ديننا الاسلامي والاداب العامة والبضائع المخالفة ايضا لقوانين حماية الملكية التجارية او الصناعية او الابدية او الفنية. واستثناء كذلك الانشطة الاستثمارية التي لا تتوافق مع طبيعة وتخصصات المنطقة الحرة مثل الانشطة الزراعية والصناعات الاستخراجية

وعليات بيع وشراء الاراضي وما عدا ذلك فان فرص الاستثمار بالمنطقة الحرة عدن متاحة ضمن مجموعتين رئيسيتين من الفرص:

ضمن مجالات مشاريع التطوير والبنى الاساسية. ضمن مجالات القطاعات الانتاجية والخدمية (الصناعة- التخزين- التجارة- السياحة- الاسكان- الخدمات العامة).

س) تعود للحدوث مرة اخرى عن مستوى تأثير محددات النمو للسوق المحلية على الفرص الاستثمارية. بعد الحديث عن مستوى ما انجز من المشروعات الاستثمارية داخل نطاق المنطقة الحرة.

ج) تحقق الكثير من الانجاز في مشاريع المنطقة الحرة بعدن منذ بدء تشغيل المرحلة الاولى لمحطة الحاويات بقدره مناولة ٥٠٠٠٠ حاوية في السنة في ١٩ مارس ١٩٩٩م وتمت زيادة هذه القدرة في عام ٢٠٠١م لتصبح ٦٢٥ ألف حاوية في السنة.

اما على صعيد مشروع تطوير المنطقة الصناعية والتجزئة فقد تم في اكتوبر ٢٠٠١م الانتهاء من تطوير مساحة ٢٨ هكتارا كمرحلة ابتدائية تشمل مواقع استثمارية مجهزة بخدمات الكهرباء - المياه- الصرف الصحي- الاتصالات.

بعد ان تناولنا في الحلقتين السابقتين من هذه الموضوعات الخاصة بالاستثمار في عدن ما له وما عليه الجوانب القانونية والأمنية ودورهما في عملية تحقيق التنمية والدفع بعجلة الاستثمار نستعيد اليوم بعضا من الاجراءات العملية الجادة التي تحققت بعد تحقيق الوحدة اليمنية المباركة في الثاني والعشرين من مايو 1990م والتي شكلت دافعا للنهوض الاقتصادي من جهة وحافزا لتحريك عجلة التنمية في العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن تصديداً.

استخدام الخدمات المحلية وكذا المشاريع التي تساعد على نقل التكنولوجيا العالية والمشاريع المشتركة مع الشركات الاجنبية الى جانب المشاريع السياحية ومشاريع الخدمات العامة.

ب) سياسة التطوير:

١. التطوير المرحلي للمناطق الاستثمارية ومشاريع البنى الاساسية بحسب متطلبات السوق والامكانيات المتاحة بحيث تظل حركة التنمية مستمرة وكل مرحلة يتم تنفيذها تساهم في تمويل المرحلة لتي تليها.

١٩٩٣م تم اعلان مدينة عدن منطقة حرة في عام ١٩٩١م وفي العام نفسه تم انشاء الهيئة العامة للمناطق الحرة وخلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣م قامت الهيئة العامة للمناطق الحرة بالتعاون مع شركة دايونو الامريكية بانجاز الخطة العامة لتطوير المنطقة الحرة عدن. وخطة مراحل التطوير الى جانب عدد من الدراسات الأخرى وفي عام ١٩٩٣م تم اصدار قانون المناطق الحرة الذي حدد في المادة الثانية منه ان تكون عدن منطقة حرة على ان يتم تطبيق نظام المناطق الحرة فيها على مراحل.

ووفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦) لعام ١٩٩٣م تم تحديد ١٥ موقعا في محافظة عدن بمساحة اجمالية تبلغ ٣٢٥ كم خاصة بالمنطقة الحرة عدن وخصص كل موقع من هذه المواقع بنشاط محدد من مجالات الاستثمار والتطوير لتشتمل تطوير وتحسين ادارة ميناء العلاء ومطار عدن الدولي وبناء مطار دولي جديد وتطوير ميناء دولي خاص مخصص للصناعات التصديرية والتجارة والتخزين والسياحة والاسكان والخدمات العامة.

ولا شك ان هناك رؤية مستقبلية للمنطقة الحرة في عدن لها العديد من التصورات التي نحاول هنا معرفة جوانبها المختلفة في حوارنا مع الدكتور رياض نادر مدير عام خدمات الاستثمار بالمنطقة الحرة في عدن الذي اجاب عن تساؤلاتنا ذاك بقوله: تتطرق الرؤية المستقبلية للمنطقة الحرة في عدن على ذلك النحو الذي يمكنها ان تصبغ محورا عالميا للشحن البحري والجوي في المنطقة ومركزا دوليا للتجارة وموقعا استثماريا جذابا للاستثمارات المحلية والاجنبية لاقامة مشاريع الصناعات التطويرية ومشاريع التخزين والانشطة التجارية والخدمات المساعدة وذلك اعتمادا على المزايا الاستراتيجية لموقع عدن والمزايا النسبية لعناصر الانتاج المحلية وفرص وجوافز الاستثمار المتاحة في المنطقة الحرة عدن والى جانب ذلك هناك غايات واهداف غير محددة الاجل منها:

١. تحسين نوعية الحياة في اليمن.
 ٢. دمج عدن في الاقتصاد العالمي.
- ومن خلال ذلك يمكن العمل على تحقيق التالي:
- ١) خلق بيئة استثمارية.
 - ٢) تحقيق تنمية مستمرة.
 - ٣) تشجيع الابتكارات المحلية.
 - ٤) ضمان الاعتماد على النفس.
 - ٥) حماية البيئة الطبيعية والعمارة والبشرية.

س) واي مدى تؤثر هذه الاتجاهات في تنمية الاقتصاد الوطني اذا ما استوعبها دور المنطقة الحرة في عدن؟

ج) هذه الاهداف والاتجاهات هي التي ستسهم في خلق فرص استثمارية جديدة تحرك دائرة او عجلة الاقتصاد الوطني على شكل مشاريع الروابط الخلفية كما انها ستعمل على خلق فرص عمل جديدة للعمالة اليمنية بشكل مباشر وغير مباشر وستوجه بتشجيع زيادة الصادرات اليمنية وتجارة الترانزيت، وذلك ما سيشجع زيادة موارد الدولة من العملات الصعبة وسيعيد جذب رؤوس الاموال اليمنية من المهجر وسيعمل على استقطاب الاستثمارات الاجنبية والتكنولوجية الحديثة ونقل المعرفة مما سيشجع فرص اكساب العمالة اليمنية بمهارات انتاجية وادارية حديثة ويطور الروابط الامامية مع الاقتصاد العالمي.

س) الى اي مدى اسهمت السياسات العامة في تطوير هذا التوجه الاقتصادي؟

ج) بعد نجاح تنفيذ المرحلة الاولى لتطوير المنطقة الحرة بعدن التي تضمنت بشكل رئيسي تنفيذ المراحل الاولى من مشروع ميناء الحاويات ومشروع المنطقة الصناعية التخزينية بالقطاع (٢) تم تحديث السياسات العامة لتطوير المرحلة الثانية للمنطقة الحرة بعدن بقرار صادر من قبل مجلس الوزراء رقم (٢٨٨) لعام ٢٠٠١م وتلك السياسات يمكن ايجازها في التالي:

١) السيارات الاستثمارية:

١. بناء قاعدة من الخدمات البحرية والجوية والتجارية المتكاملة والمنافسة.
٢. تطوير نظام النافذة الواحدة.
٣. توفير المزيد من التسهيلات للمستثمرين وتوسيع قاعدة السوق والتوزيع الى الدول المحيطة.
٤. تنمية المناطق المحيطة بمدينة عدن وربط اقتصادها باقتصاد المنطقة الحرة.
٥. دعم وتشجيع الصناعات التصديرية التي تقوم على كثافة العمالة

٢. اتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمساهمة الفعالة في التطوير.

٣. اعتماد وتطبيق عدد من القواعد القانونية لمشاريع التطوير. ومن ذلك قاعدة بناء تشغيل -تحويل- مشاركة- ادارة- قاعدة الاجار- قاعدة الاقتراض من المؤسسات والصناديق المحلية وقاعدة التمويل الذاتي من العوائد السنوية للهيئة.

س) من موقعا كمدير عام خدمات الاستثمار في المنطقة الحرة بعدن.. كيف تقيرون خصائص البيئة الاستثمارية وما هي مزايا استقطاب الاستثمارات المحلية والاجنبية؟

ج) مما لا شك فيه ان البيئة الاستثمارية في اي منطقة حرة في العالم هي في المحصلة النهائية تعتبر جزءا من واقع المناخ العام للاستثمار السائد في الدول المضيفة وذلك ليس فقط بسبب العامل الجغرافي او السكاني وانما بسبب بعض العوامل الاخرى الحاكمة للمناخ الاستثماري العام للدولة واستمرار تأثيرها على البيئة الاستثمارية في المنطقة الحرة ومنها:

مستوى الاستقرار السياسي والأمني ودرجة النمو الاقتصادي والاجتماعي والقوة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية للدولة وسلوكيات الحكومة وسياساتها الاقتصادية خاصة على مستوى المؤشرات الكلية (التضخم، اسعار الفائدة، اسعار الصرف) وسياساتها الخارجية وخاصة على مستوى العلاقات التجارية والتعاون الاقتصادي والفني الخارجي ومدى الالتزام بالاتفاقيات الدولية.

ومع هذا وبسبب كونها في المقام الاول معنية بجذب تلك الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي لم يستطع مناخ الاستثمار في الدولة المضيفة ان يجتذبها فان البيئة

